علم الاجتماع في ليبيا تفكيك إرث الكوابح ورهانات المشروع السوسيولوجي الوطني

د. حسين سالم مرجين

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=927949

قرأتُ بالأمس صدفةً مقالةً لأحد الأساتذة في الجامعات الليبية تناولت سوسيولوجيا علم الاجتماع في ليبيا؛ حيث استعرض الأستاذ البيبليوغرافيا الخاصة بالتأسيس العام، ثم عرج على سياقها الإقليمي العربي والمحلي الليبي .

غير أن ما استرعى انتباهي- والنقد هنا موضوعي- هو غياب الملاحظة الأمبيريقية أي الميدانية، وغياب المشاهدات السوسيولوجية الخاصة بالباحث، والتي يُفترض أن يقدمها أستاذٌ يدرّس علم الاجتماع. لقد غلب على الطرح التشخيص العمومي المستهلك، وافتقر إلى الجدة السوسيولوجية؛ إذ اتكأ على مرجعيات كلاسيكية تجاوزها الزمن.

هذا التشخيص يعيدنا مجددًا إلى إشكالية بنيوية تؤرق واقع علم الاجتماع في ليبيا، وخاصةً في مرحلة ما بعد 2011. نحن أمام ظاهرة تتجاوز الصدفة أو العبور المؤقت؛ لتكشف عن مأزق حقيقي يتمثل في الافتقار إلى مدرسة سوسيولوجية ليبية ذات خصوصية. مدرسة تمتلك إطارًا إبستمولوجيًا أي معرفيًا، وفلسفيًا، وبنيويًا، وتنظيريًا مستقلًا؛ ينعكس ذلك على أدوات التفكيك، وآليات التشخيص، والقدرة على إنتاج معرفة قادرة على كشف وتفسير التحولات المجتمعية. ففي جامعاتنا، مثل جامعة طرابلس أو بنغازي ركّز علم الاجتماع تاريخيًا على الترجمة والنقل أي استيراد النظريات الغربية فضلا عن تأثير واضح للمدرسة المصرية دون توطين هذه المفاهيم بما يلائم المجتمع الليبي ذي التركيب المعقد كونه بدوي، وريفي، وحضري. كما أن الصدمة الحقيقية في علم الاجتماع الليبي هي ما بعد 2011؛ حين دخل المجتمع في سيولة سوسيولوجية تتجلّى في تفكك المؤسسات، وصراعات مسلحة، وتحولات هوية، عندها تبيّن عجز الأكاديمي التقليدي عن تفسير هذا الواقع، لأنه لا يملك أدوات تفكير قادرة على الرصد الميداني الحي؛ بل يمتلك مراجعَ وترجمات ونظريات غربية غالبًا ما تكون بعيدة عن الواقع الليبي وتحولاته.

في المقابل، فإن المدارس السوسيولوجية في مناطق أخرى دولية أو إقليمية تبنى عبر التراكم من خلال مثلاً: تأسيس المجلات المحكمة، تدريب الأجيال الشابة على النقد، وخلق تقاليد بحثية راسخة. أما ما يحدث لدينا فهو أقرب إلى جزر معرفية معزولة، يكتب فيها كل أستاذ لنفسه أو لأغراض الترقية فقط.

وفي هذا السياق، فإن المدارس السوسيولوجية العالمية مثل الفرنكوفونية أو الأنجلوسكسونية تتميّز بهوية نظرية تظهر للمتلقي منذ الأسطر الأولى عبر تراكيبها اللغوية ومفاهيمها التحليلية. وهو ما نَفقِده محليًا؛ إذ غابت الهوية النظرية المستقلة، وباتت السوسيولوجيا الليبية عاجزة عن صياغة جهاز مفاهيمي يفكك ظواهرنا المعقّدة: كالقبيلة، والصراعات المسحلة، والتحولات البنيوية العنيفة بعد 2011.

وعند مقاربة المشهد السوسيولوجي العربي، تتجلى بوضوح معالم مدارس إقليمية استطاعت نحت بصمتها الخاصة ونسج هويتها المعرفية. فمثلًا، تجد المدرسة العراقية خصوصيتها النظرية في سوسيولوجيا علي الوردي وأطروحاته الفريدة حول ازدواجية الشخصية وصراع البداوة والحضارة؛ إذ لم يترجم ابن خلدون أو دوركايم حرفيًا، بل طوّع أدواتهما لفهم الشخصية العراقية والمجتمع العراقي.

في الفضاء الشامي، تبرز المقاربات البنيوية والنقدية في كتابات مصطفى حجازي أو أطروحات برهان غليون في تشخيص الدولة والمجتمع؛ حيث برعت تلك الكتابات في سوسيولوجيا القهر، وامتدّ فيها التحليل إلى أبعاد نفسية- اجتماعية للإنسان العربي.

أما في الفضاء المغاربي، فتأتي كتابات عبد الكبير الخطيبي لتؤسس لسوسيولوجيا تفكيكية وميدانية مغايرة؛ تميزت بجهاز مفاهيمي يظهر أثره للمتلقي منذ الأسطر الأولى، سواء عبر التراكيب اللغوية أو عبر العمق التنظيري. كما نقلت السوسيولوجيا المغاربية المعرفة من كونها مجرد أداة استعمارية إلى سوسيولوجيا تفكيكية مزدوجة النقد؛ تنتقد التراث والغرب معًا.

هذا التميز الإقليمي يضعنا مباشرة أمام تساؤل نقدي حاد حول غياب التراكم المعرفي المماثل محليًا؛ فالسوسيولوجيا في ليبيا رغم ثراء مجتمعها بالظواهر تفتقر إلى مدرسة وطنية ذات إطار فلسفي وبنيوي يمنحها الهوية الليبية، ويكفل لها تأثيرًا تنظيريًا مستقلًا.

كما تتجلى أزمة الفاعلية في علم الاجتماع داخل ليبيا عند قراءة كواليس التعاطي الأكاديمي مع الأطروحات الخارجية. ولعل أبرز تجليات ذلك هو الجدل الذي أثاره كتاب الدكتور المنصف وناس: الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة، والذي حاول فيه تفكيك ورسم ملامح السيكولوجية للشخصية الليبية.

لقد شهدت الساحة الأكاديمية وخاصةً في جامعة طرابلس استنفارًا للرد على الكتاب بدلًا من نقاشه علميًا. وقد تجلّى ذلك في التنسيق بين قسمي التاريخ وعلم الاجتماع لعقد حلقة نقاش مشتركة. ورغم انخراطي المبكر في إعداد ورقة نقدية لتلك الفعالية، فوجئت بتحييدي من قبل المنظمين من قسمي، لأجد نفسي في النهاية مجرد

ضيف في تلك الفعالية. لقد أظهرت المداخلات خللاً بنيويًا في الثقافة المؤسسية للمنظومة الأكاديمية؛ إذ صبّ جلّ الأساتذة جام غضبهم ونقدهم على شخص الكاتب التونسي لا على متن الكتاب وأطروحته. باستثناءً لومضاتٍ واعية من بعض الأساتذة والطلبة الذين أيدوا ملامسة وناس لواقعهم.

والأخطر في هذا السياق، أن اللقاء لم يثمر عن أي توصيات تؤسس لمشروع وطني يبني علماً للاجتماع ببدائل محلية؛ بل اقتصرت المخرجات على التوصية بنشر تلك الردود في مجلة علمية محكّمة. وهذا يؤكد أن الحراك الأكاديمي كان مجرد ردة فعل انفعالية (سيكولوجية)، وليس فعلاً علميًا يؤسس للتراكم المعرفي. كما يعكس ذلك عجزاً ابستمولوجياً في مناقشة أطروحة المنصف وناس الذي استعار مفاهيمه التفكيكية أصلاً من الجابري وخير الدين التونسي حيث لجأ جلّ الحضور إلى نقد جنسيته وشخصه؛ وهو ما يُعدّ هروباً معرفيًا كلاسيكيًا يُصنّف في إبستمولوجيا العلوم بالعجز البنيوي عن صياغة البديل النظرى.

ولم تتوقف الأزمة عند الجامعات؛ بل امتدت لتطال المجتمع المدني العلمي. فقد تأسست الجمعية الليبية لعلم الاجتماع لتشهد بعد فترة من التأسيس انقسامًا؛ نتيجة لتدخلات وزير التعليم السابق عليها وفرض شخصيات لتدويرها. وبذلك تحوّل كيان علمي مستقل إلى مجرد ملحق بيروقراطي تابع لوزارته.

وهنا يمكن الجزم بأن العقود الأربعة من حكم النظام السابق قد كبّلت علم الاجتماع في ليبيا، وحددت مساراته الإبستمولوجية والبحثية بشكل قسري.

وبما أن السلطة آنذاك تبنّت أطروحات أيديولوجية أُحيطت بمحاذير قطعية، فقد وُضع الفكر السوسيولوجي داخل قوالب دوغماتية جامدة، حظرت عليه التمدد أو التوسع المعرفي؛ إذ كان تجاوز تلك الأطر يعني تصفية الحقل البحثي لمن يجرؤ عليه. في تلك العقود، شكّل الكتاب الأخضر ومفهوم المجتمع الجماهيري السقف المعرفي الحتمي، فلم يكن متاحًا لباحث علم الاجتماع دراسة البنية القبلية وتأثيرها الديناميكي على السلطة، أو آليات توزيع الثروة، أو رصد الظواهر الانحرافية بشكل مستقل؛ نظراً لادعاء الخطاب الرسمي اختفاء هذه الإشكاليات بنيويًا.

وبفعل هذه الهيمنة الأيديولوجية، انحسرت أدوار الاساتذة في علم الاجتماع في أدوات التلقين والتدريس، وغدا الإنتاج المعرفي مجرد آلية بيروقراطية لنيل الترقيات العلمية ضمن نطاق القضايا الهامشية المسموح بها سياسيًا؛ مما ولّد حالة من الانقياد والتسليم المعرفي داخل الفضاء الجامعي.

إن الخطر البنيوي لتلك الحقبة يكمن في تجريد سوسيولوجيِ علم الاجتماع من صفة الباحث النقدي وتحويله إلى موظف منصاع. هذا الامتثال المزمن حوّل فعل الكتابة من أداة لتفكيك الواقع وفهمه، إلى واجب وظيفي

روتيني، وهو ما يفسر إعادة إنتاج هذه العقلية كترسبات سيكو- اجتماعية ومؤسساتية استمرت حتى في مرحلة ما بعد عام 2011.

ومن هنا، يصبح مبررًا وسياقيًا غياب مدرسة سوسيولوجية ليبية متمايزة وموازية لنظيراتها في الفضاء العربي؛ إذ إن التأسيس النظري، والتشخيص البنيوي، والتحليل الأمبيريقي (الميداني)، كلها عمليات إبستمولوجية تشترط بنيويًا وجود بيئة بحثية تحمي الحرية الأكاديمية وتحفزها، لا سلطة أحادية تقمعها وتصادرها.

وبناءً على هذا المنظور التشخيصي، نخلص إلى أن السوسيولوجيا في ليبيا تقف اليوم أمام استحقاق تاريخي يملي عليها ضرورة بلورة مشروع وطني لإعادة بناء علم الاجتماع المحلي.

تتطلب عتبة التأسيس لهذا المشروع انتقالًا معرفيًا من مرحلة التلقين السلبي واجترار الأدبيات الكلاسيكية، إلى مرحلة التفكيك السوسيولوجي للواقع الليبي المعقّد والمتشابك، بديناميكياته الراهنة، وبما خلّفته التحولات المتتالية—وخاصةً ما بعد 2011—من تغيرات في المؤسسات، وبُنى المجتمع، ومسارات الهوية، وأنماط السلطة والمعيشة.

إن بناء مدرسة سوسيولوجية ليبية بمرجعيات محلية واضحة، وبمنهجيات قادرة على التعامل مع الواقع الليبي وليس الاكتفاء باستيراد أدوات جاهزة، هو شرط لتشخيص الظواهر المستجدّة بدقة، وتطوير أدوات تفسير يمكن أن تتحول لاحقًا إلى أدوات تغيير اجتماعي. كما أن هذا المشروع يعني التحرر تدريجيًا من نُسخ النماذج الجاهزة نحو فضاء حرية أكاديمية منتِجة؛ أي فضاء يسمح بالرصد الميداني، وبالاختلاف العلمي، وبالمساءلة النقدية، ويمنح الباحث الليبي القدرة على إنتاج معرفة تنتمي لليبيا وتفسّرها.